العجمي: الاتحاد العام لعمال الكويت سيبقى أمينا على حقوق العاملين في جميع القطاعات

6

دخلتا البلاد دون تفتيش وعلى وزير المالية تحمل مسؤولياته

حمدان العازمي: عملية جديدة لتهريب حاويتين قادمتين من إيران عبر ميناء الدوحة

استغرب النائب حمدان العازمي تهاون ادارة الجمارك في تفتيش الارساليات والحاويات القادمة من الخارج عبر المنافذ البرية والبحرية.

وقال العازمي في تصريح صحفي ان ميناء الدوحة شهد عملية جديدة لتهريب حاويتين قادمتين من ايران ودخولهما البلاد دون تفتيشهما، ودون موافقة البلدية.

واوضح العازمي أن موظفي البلدية وكذلك الأمن والسلامة والتوثيق في ميناء الدوحة فوجئوا بعبور حاويتين تحويان كميات من ملح الطعام والاعلاف، وذلك دون تفتيشهما من قبل موظفي الجمارك.

واضاف ان ادارة الجمارك لما أحست بافتضاح أمرها أعادت الحاوية الأولى للتفتيش ببضائع تم تفتيشها مسبقا بعد تفريغ محتواها، كما أعادت الحاوية الأخرى بعدها بساعة ونصف ببضاعة أخرى أيضا، مشيرا إلى أن إعادة الحاويتين بتوقيتين مختلفين أمر يثير علامات الاستفهام.

ولفت إلى أن قسم مراقبة الواردات البحرية والجوية في ميناء الدوحة قام بمخاطبة إدارة الأغذية المستوردة في بلدية الكويت بكتاب أكد فيه خروج إرسالية الملح بمعرفة الجمارك دون تقديم المستندات الخاصة بفتح المعاملة ما يعني مرورها دون موافقة البلدية.

وحذر العازمي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح من التهاون في ملف دخول الحاويات إلى البلاد من دون تفتيشها واصفا الأمر بأنه ملف أمني خطير ومساس بالامن القومي للبلاد.

واستغرب العازمي حدوث تلك الواقعة قبل الانتهاء من ملف اختفاء الحاويات الذي تحقق فيه لجنة خاصة في مجلس الامة، مطالبا لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات باضافة هذه الحادثة ضمن الملفات التي تحقق فيها.

حمدان العازمي

الأعضاء يطالبون الحكومة بوضع خطة طوارئ عاجلة

طلب نيابي بالتحقيق في ظاهرة نفوق الأسماك

ربيع سكر

تواصلت ردود الأفعال النيابية حيال ظاهرة نفوق الأسماك، وحذروا من مخاطرها على صحة المواطنين والمقيمين في الكويت، وقدم عدد من النواب بطلب الى المجلس بتكليف لجنة البيئة البرلمانية بالتحقيق في القضية.

وقال النائب خالد الشطي لـ «الوسط»: ان ظاهرة نفوق الأسماك تشكل إحدى مظاهر العجز الحكومي تجاه إيجاد الحل العملي لهذه المشكلة البيئية، فهناك عدة جهات متعددة مسؤولة ومن الواجب تقصي الحقيقة من خلال تحقيق محايد ومتخصص يشير بإصبع الاتهام إلى الجهة المسؤولة، حيث أن في مثل هذه الظاهرة تتقاذف الجهات الحكومية المسؤولية فيما بينها وتتهم كل جهة الأخرى بالتقصير، لذلك يجب تحديد الجهة المسؤولة ومحاسبتها.

كما أنه من الواجب تطبيق قانون حماية البيئة حيث أنه من الواجب تفعيل نصوص القانون، ولا يمكن أن تستمر الأمور بهذه الطريقة العقيمة، وعلى الجهات المختصة اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة من أجل تطبيق القانون وسيادته. ومن واجبنا في مجلس الأمة الدفع باتجاه محاسبة المسؤولين المقصرين وحماية البيئة البحرية لدينا من العابثين والمستهترين، ولا يمكن السكوت عن هذا الأمر الخطير ولا يجوز التقاعس عن إيجاد حل لهذه الظاهرة الخطيرة.

خالد الشطي

ودعا النائب عسكر العنزي الحكومة الى ضرورة اعلان حالة الاستنفار في كافة الجهات الحكومية المعنية لمعرفة أسباب ظاهرة نفوق الاسماك على شواطئ الكويت، والعمل على حماية مخزون البلاد من الأسماك والمحافظة على سلامة المياه والبيئة البحرية.

عسكر العنزي

وقال عسكر في تصريح صحافي: إننا نؤيد تقديم طلب الى المجلس بتكليف لجنة شؤون البيئة البرلمانية بالتحقيق في ظاهرة نفوق الأسماك على ان تقدم تقريرها خلال شهر الى المجلس متضمنا أسباب الظاهرة والجهات المسئولة عنها وسبل معالجتها في المستقبل ومنع تكرارها.

وأكد عسكر أن الكويت تمتلك شريطا ساحليا كبيرا وهو مصدر مهم للأسماك التي تعد ثروة وطنية تساعد على تأمين الغذاء للمواطنين ويجب على الجهات المعنية جميعا التعاون فيما بينها للحفاظ على تلك الثروة الوطنية وتحسين البيئة البحرية ورعايتها، محذرا من أن نفوق الأسماك يهدد الأمن الصحي والبيئي والغذائي للكويت.

وأعلن النائب خليل الصالح أنه تقدم اليوم الأحد بطلب بتكليف لجنة شؤون البيئة بالتحقيق الشامل في كارثة نفوق الأسماك وتلوث المياه والبيئة على أن ترفع تقريرها إلى

مجلس الأمة بهذا الخصوص خلال شهر من تاريخ التكليف. وتمنى الصالح على لجنة البيئة البدء في أول اجتماع لها بمناقشة هذه القضية بكل أبعادها نظرا لما يحيط بها من مخاطر مشيرا إلى أن ما تكشف في هذا الخصوص قد لا يكون سوى رأس جبل الجليد. وقال النائب صلاح خورشيد عن ظاهرة «نفوق الاسماك: تابعنا خلال الايام الماضية عودة ظاهرة نفوق الاسماك على سواحل جون الكويت، وهي ظاهرة تكررت كثيرا خلال السنوات الأخيرة بكثرة مما يدل ان الكويت تعاني من مشاكل بيئية خطيرة، وليس على مستوي البيئة البحرية فقط بل البيئة الصحراوية والتعامل مع المخلفات الصناعية والتخلص منها وايضا ضرورة ايجاد حلول لمعالجة الكثير من النفايات الضارة التي ستصبح في القريب العاجل كارثة يعاني منها العالم اجمع وليس دولة الكويت فقط.

خليل الصالح

ووصف النائب خالد العتيبي قضية نفوق الأسماك بالكارثة البيئية الكبرى مطالبا الحكومة والجهات المختصة بإعلان الأسباب الحقيقية لنفوق الأسماك، وكسر حالة الصمت الحكومي المتكررة كل عام و التي كانت سببا في تفاقم الظاهرة.

استفسر من وزير التجارة عن قضايا تخص أسواق المال

الطبطبائي يسأل الخالد عن الجهات المخالفة المحالة للنيابة مع تكرار حالات نفوق الأسماك

وجه النائب عمر الطبطبائي سؤالين برلمانيين الاول الى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رئيس المجلس الأعلى للبيئة عن نفوق الأسماك، والثاني الى وزير التجارة والصناعة عن هيئة أسواق المال والثاني مهم.

وقال في سؤاله الاول: يتعرض بحر الكويت هذه الأيام لنفوق كبير للأسماك وفي مواقع مختلفة وبات هذا الأمر متكرر على مدى السنوات مما أثر على المخزون السمكي للدولة.

ـ لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ كم عدد حوادث النفوق التي حدثت في الكويت خلال العشر سنوات الماضية مع تزويدي بالإجراءات التي اتبعتها الهيئة العامة للبيئة للحد من تكرارها والمتسبب بحدوثها؟ وهل تمت معاقبة المتسبب إن وجد؟

2ـ حسب المادة 65 من القانون 42 لعام 2014 فإن الهيئة العامة للبيئة تتولى إعداد ومتابعة الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية مشفوعة بجدول زمني، يرجى تزويدي بنسخة من الخطة الوطنية وجدولها الزمني.

3ـ مر على قانون 42 لعام 2014 ثلاث سنوات وحسب المادة 109 منه يصدر المجلس الأعلى للبيئة خلال هذه الفترة خطة وطنية لإدارة الوضع البيئي في جون الكويت شاملة متطلبات المراقبة والحماية. يرجى تزويدي بنسخة منها، وبحال عدم صدورها ما هي الأسباب القاهرة التي أدت لعدم الالتزام بالقانون؟

4ـ هل عين المجلس الأعلى للبيئة مراقبين بيئيين في وزارة الكهرباء والماء ووزارة الأشغال العامة لمراقبة التزامهما بقانون البيئة وذلك استنادا للمادة 120 منه؟ إن كانت الإجابة بنعم يرجى تزويدي بأسمائهم ونسخة من تقاريرهم عن الوزارتين، وإن كانت الإجابة بلا فما هي أسباب عدم تفعيل هذه المادة من القانون مع الجهات التي لها مصبات على البحر لمراقبتها؟

5ـ مع تكرار حالات التلوث البحري ونفوق الأسماك، يرجى تزويدي بعدد المخالفات والجهات المخالفة والتي أحيلت للنيابة مع بيان أي المادتين تم استخدامها على المخالفين إن كانت المادة 141 أو 142 من العقوبات المنصوص عليها في قانون 42 لعام 2014.

وبحال قبول الصلح حسب المادة 144 يرجى تزويدي بقائمة بالمخالفين الذين تم قبول الصلح معهم مع بيان أسباب ذلك.

6ـ طبقا للمادة 8 من قانون 42 لعام 2014 والتي حددت اختصاص وخبرة المدير العام للهيئة العامة للبيئة، يرجى تزويدي بنسخة من السيرة الذاتية والخبرات المتعلقة بالشأن البيئي لديه.

وقال الطبطبائي في سؤاله الثاني وهو موجه لوزير التجارة والصناعة المحترم

ـ يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

أولا: لجنة التدقيق الداخلي:

(نص السؤال): 1) ما هي نظم الرقابة الداخلية لدى هيئة أسواق المال فيما يتعلق في أوجه الصرف لعقود ومشتريات ومناقصات أسواق المال والمعتمدة من قبل لجنة التدقيق الداخلي؟

2) يرجى تزويدنا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يختص بالملاحظات بدائرة المشتريات والخدمات؟ وما هي الاجراءات المتخذة من جانب اللجنة لمعالجة وتصويب تلك الملاحظات؟

3) يرجى تزويدنا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يختص بالملاحظات المرتبطة بمجلس المفوضين والمدير التنفيذي والمكاتب التابعة له؟

4) يرجى تزويدنا بتقارير التدقيق الداخلي فيما يختص بإجراءات وسياسات التوظيف لدى هيئة أسواق المال وعلى وجه الخصوص المناصب الإشرافية وما فوقها؟

ثانيا: الشؤون المالية والإدارية: (نص السؤال): 1) يرجى تزويدنا بالهيكل التنظيمي للهيئة والسند القانوني لإصدار الهيكل على الرغم من وضوح قرار مجلس الوزراء رقم 2001/666 بمنع استحداث وتعديل ونمو الهياكل والوحدات التنظيمية إلا بعد موافقة مجلس الخدمة المدنية وأسباب عدم التزام الهيئة بقرار مجلس الوزراء سالف الذكر؟

عمر الطبطبائي

2) هل أصدرت لجنة المزايا أو مجلس المفوضين أي توصيات أو قرارات في شأن تحقق مزايا مالية أو عينية للمفوضين أو يستفيد منها المفوضين؟

3) يرجى تزويدنا بالمرسوم رقم (2011/464) والذي حدد رواتب ومزايا ومكافآت المفوضين؟

4) هل يتقاضى المفوضين أي بدلات مالية أو مزايا عينية خلاف ما ورد في المرسوم سالف الذكر؟ في حال تقاضي هذه البدلات أو المكافآت أو المزايا التي لم ترد بالمرسوم يرجى تزويدنا بسندها القانوني وقيمها المالية أو بما يعادلها؟ وهل قام المفوضين بإعادة المبالغ المالية سالفة الذكر لخزينة الهيئة عندما تم إيقاف تلك البدلات أو المزايا؟

5) هل يتقاضى المفوضين بدلات سفر؟ في حال تقاضيها يرجى تزويدنا بمجموع القيمة المالية من تاريخ 2014/9/1 وحتى تاريخ الإجابة لكل مفوض على حدة؟ وما هو السند القانوني لذلك؟ وما هو المقصود ببدل التمثيل الذي يتقاضاه كل مفوض وورد ذكره بالمرسوم المشار إليه؟

6) كم عدد المستشارين المعينين في هيئة أسواق المال مع تزويدنا بسيرهم الذاتية والوحدة التنظيمية التابعين لها وقيمة رواتبهم أو مكافآتهم كل على حدة من تاريخ الاستعانة بهم؟

7) كم يبلغ عدد موظفي هيئة أسواق المال؟ وكم يبلغ عدد الموظفين الموجودين في مكتب مجلس المفوضين والمدير التنفيذي والمكاتب التابعة له؟ وما الجدوى من عدد الموظفين الموجودين في هذه المكاتب؟ وهل هناك موظفين أو قياديين موجودين في هذه المكاتب من دون إسناد أعمال إدارية لهم؟ في حال وجود ذلك يرجى ابداء الأسباب؟

ثالثا: اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية.

(نص السؤال): 1) يرجى تزويدنا بتاريخ تشكيل اللجنة الاستشارية لتقييم الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية وقرار تشكيلها ومحاضر اجتماعاتها واسماء اعضائها؟

2) يرجى تزويدنا ببيان بكافة الأصول المادية والمعنوية التي آلت إلى الهيئة من مرفق سوق الكويت للأوراق المالية وقيم هذه الأصول وتاريخ تقييم هذه الأصول والمعايير المحاسبية التي على أساسها تم تقييم هذه الأصول؟

3) ما هي الأسباب التي دعت اللجنة الاستشارية إلى التأخير في احتساب بعض الأصول حتى تاريخ الإجابة على هذه الأسئلة؟

4) ما هي خبرات أعضاء اللجنة الاستشارية التي تولت تقييم تلك الأصول؟ وهل أسماؤهم مقيدة لدى سجل الهيئة طبقا للمادة 11 من قانون الشركات والمادة 1-38 من الكتاب الخامس من اللائحة التنفيذية لقانون اسواق المال؟ وما هي مبررات طرح التقييم بمناقصة في حين أن القانون نص على تشكيل لجنة

استشارية؟: 5) كون أن حصة سوق الكويت للأوراق المالية سابقا كانت لدى هيئة أسواق المال وتم إدخال ايرادات تلك الحصة في ميزانيات هيئة أسواق المال، وكون أن هذه الحصة آلت إلى شركة البورصة وهي ما زالت مملوكة لهيئة أسواق المال، لذلك هل تتجاوز هذه الحصة ما يزيد على 25% من رأس مال الشركة الكويتية للمقاصة؟ وإذا كانت تزيد على ذلك هل تم عرض الأمر على ديوان المحاسبة والتحقق سلامة الاجراءات والمعالجات المتبعة بهذا الشأن، وهل هناك تقارير صدرت من ديوان المحاسبة في هذا الشأن وفي حالة عدم صدور تقارير يرجى ببيان أسباب حجب ذلك عن ديوان المحاسبة؟

6) نما إلى علمنا أن الهيئة قامت بتقييم حصة سوق الكويت للأوراق المالية في الشركة الكويتية للمقاصة بناء على القيمة الدفترية مع العلم بأن الأسس والمعايير المحاسبية الدولية تنص على أن يكون التقييم بالقيم العادلة لذلك يرجى بيان الأسباب التي دعت إلى عدم الاعتراف بالقيمة العادلة حتى تاريخه

وما أثر ذلك على المال العام؟ وفي حال تضرر المال العام من طريقة الاحتساب المخالفة للمعايير المحاسبية ما هي إجراءاتكم تجاه ذلك؟

7) بموجب قانون أسواق المال آلت الوديعة الخاصة بسوق الكويت للأوراق المالية إلى الهيئة لذا يرجى بيان قيمة هذه الودائع وقت أيلولتها إلى الهيئة وقمة هذه الودائع وقت الإجابة على هذا السؤال؟ وما هي سياسة المخاطر في تنوع وجود هذه الودائع في عدة بنوك، وهل هناك تركزا للقيمة الغالبة لهذه الودائع في بنك واحد؟ يرجى اجابتنا على هذا السؤال مرفقا معه المستندات الدالة على أماكن تركز هذه الودائع؟

8) هل تم إشراك إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة في كافة المراحل للتدقيق على عملية نقل الأصول وقيمها وصحة المعالجات المحاسبية بشأنها؟ في حال إشراك تلك الإدارة يرجى تزويدنا بالمستندات الدالة على ذلك؟ وفي حال عدم إشراك ادارة التدقيق الداخلي يرجى بيان أسباب ذلك وهل يتسق ذلك مع الممارسات الدولية وقواعد الحوكمة الرشيدة وصيانة المال العام؟

الدلال للحربي: هل ثبت لوزارة الصحة وجود أمراض ناتجة عن تناول الأسماك أو الأحياء البحرية النافقة؟

محمد الدلال

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الصحة عن نفوق الأسماك قال فيه: برزت في الأيام الماضية ظاهرة صحية وبيئية خطيرة من خلال نفوق الأسماك والأحياء البحرية في مياة البحر بالكويت، ولظاهرة نفوق الأسماك والأحياء البحرية أثار سلبية عديدة على الأنسان والبيئة بشكل عام. لذا يرجى إفادتى وتزويدى بالآتى:

1 – هل قامت الوزارة بعمل تحقيق بشأن حادثة نفوق الأسماك والأحياء البحرية مؤخرا وما نتائج التحقيق أن وجد؟. 2 – هل سبق للوزارة أن قامت بالمتابعة والتحقيق بشأن أثر الملوثات الناتجة عن مخلفات (المصانع، الصرف الصحى..... إلخ) على البيئة البحرية وبالأخص نفوق الأسماك والأحياء البحرية وما هي نتائج تلك الدراسات؟.

3 – ما هي خطوات وزارة الصحة للمحافظة على الصحة العامة نتيجة لحادثة التلوث البحرى ونفوق الأسماك والأحياء البحرية وما هي توجهات الوزارة للمواطنين والمقيمين في هذا الخصوص؟.

4 هل ثبت للوزارة أو وصل إلى حد علمها رسميا وجود أمراض أو أعراض مرضية ناتجة عن تناول الأسماك أو الأحياء البحرية النافقة نتيجة للتلوث القائم وما هي تلك المعلومات وما هو دور الوزارة في التعامل معها؟.

– 5 ما هي إجراءات الوزارة للتنسيق مع الأجهزة المختصة الأخرى كالهيئة العامة للبيئة وبلدية الكويت ووزارة الأشغال وغيرهم من الجهات المختصة للتعامل والتصدى لظاهرة نفوق الأسماك والأحياء البحرية؟.

لتحقيق الاستقرار الاجتماعي لهذه الأسر

الدوسري يقترح توفير سكن لمن باع بيته بعد عام من صدور القانون رقم 2 لسنة 2015

تقدم النائب ناصر الدوسري بإقتراح بقانون لتوفير «سكن» للأسر التي باعت منازلها بعد عام من صدور قانون الرعاية السكنية لمن باع بيته تحت الضغط الإجتماعي بعد سداد قرض بنك الإئتمان، لتحقيق الإستقرار الإجتماعي لهذه الأسر.

ناصر الدوسري

واقترح الدوسري إضافة فقرة جديدة إلى المادة (29 مكررا) من القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية

ونص الاقتراح كالتالي:

– مادة أولى: يضاف للمادة 29 مكررا فقرة أخيرة كما تسري احكام هذه المادة على من قام ببيع مسكنة خلال السنة التالية لنفاذ احكام هذه المادة.

– مادة ثانية – على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون. وجاء في المذكرة الإيضاحية: صدر القانون رقم 2 لسنة 2015، متضمنا إضافة مادة جديدة برقم 29 مكررا، من القانون رقم 47 لسنة 1993، من أجل تحقيق الاستقرار لمن قاموا ببيع الوحدة السكنية المخصصة لهم وذلك تحت ضغط التغير الاجتماعي وحاجات الاسرة المخصص لها السكن وحاجتها الي مزيد من المساحة او تغير نمط السكن الي ما يحقق الوفاء لها بحاجتهم، ولما كان القانون المشار اليه حدد المخاطبين بأحكامه أن تبدا منذ صدور المرسوم 20 لسنة 1992 ولما كان التعديل التشريعي المشار اليه قد حدد المخاطبين بأحكام انهم قد قاموا ببيع بيتهم وسداد القرض الي بنك الائتمان الكويتي ممن تم تصرفهم بالبيع الي تاريخ نفاذ القانون المشار اليه لذلك جاء الاقتراح يرخص للمؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوفير المسكن الملائم لهذه الفئة مع إضافة سنة تالية للعمل بأحكام المادة 29 مكررا لمدة سنة تالية لنفذا القانون تمكينا لمن باع بيتة خلال هذه السنة، ان يدرج بملكية السكن بأحكام القانون عند صدوره ويصدر قرار من الوزير المختص بناء على موافقة مجلس أدارة المؤسسة للشروط والضوابط المحددة لاستحقاق هذه الفئة.